جائزة سمير قصير لحرية الصحافة

أطفال سوريا المسروقون.. كيف حُوِّل أبناء المعتقلين إلى رهائن حرب بين أجهزة الأمن ودور الرعاية

علي الإبراهيم وميس قات (ضمن فريق)

سراج – ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

في ظل الحكم الديكتاتوري لبشار الأسد، جرى إخفاء مئات الأطفال السوريين داخل شبكة من دور الأيتام بهدف ابتزاز العائلات وذويهم. بعض هذه الدور كانت تُدار من قبل منظمة "قرى الأطفال SOS" الأوروبية الكبرى، والتي ظلّت قيادتها على علم بما يجري لسنوات من دون أن تفصح عن شيء. وحتى اليوم، ما زالت العائلات لا تملك سوى القليل من الإجابات من الحكومة السورية الجديدة أو من المؤسسة الخيرية الدولية التي تكتمت على الأمر لسنوات.

بعد صفقة تبادل "أسرى" بين النظام السوري والمعارضة عام 2018، استعادت أمامة غبيس حقها الطبيعي في احتضان ابنتيها ليلى (11عاماً) وليان (7 سنوات) بعدما قضتا ثلاث سنوات بعيدتين عنها في قرى الأطفال بقرار أمني حيث أُودعتا بقرار من فرع المخابرات الجوية عقب اعتقال الوالدين وعدد من أفراد العائلة، بمن فيهم والدة أمامة وزوجة أخيها. بسبب نشاط شقيقها الطبي في غوطة دمشق التي كانت تسيطر عليها المعارضة السورية حينها.

تمكّنت إمامة غبيس من استعادة ابنتيها بعد أن استخدمهما نظام الأسد ورقة تفاوض في صفقة تبادل. كانت قد أمضت سنوات متنقّلة بين الأفرع الأمنية، حيث تعرّضت للتعذيب وسوء المعاملة على مرأى من طفلتيها قبل أن يُفصلن عنها قسرًا.

لم تكن ليلى وليان الطفلتان الوحيدتان اللتان استخدمهما النظام السوري رهائن حرب ليساوم عليهم في المفاوضات؛ حيث تكشف سجلات المخابرات السورية التي حصل عليها فريق التحقيق أن المسؤولين الأمنيين أصدروا أوامر صريحة بإخفاء عشرات الأطفال في دور الأيتام بهدف الضغط على ذويهم للتعاون مع النظام. ولم يُسمح لكثير من هؤلاء الأطفال بالعودة إلى أسرهم إلا في إطار صفقات تبادل للأسرى مع فصائل المعارضة المسلحة.

خلال تسعة أشهر، بنى صحفيون وصحفيون قاعدة بيانات للأطفال الذين أخفاهم النظام السوري السابق في إطار تحقيق "أطفال سوريا المسروقون".

حصل الفريق على آلاف الوثائق الرسمية من وزارة الشؤون الاجتماعية والمخابرات الجوية ودور الأيتام، تضم مراسلات وقرارات إحالة وسجلات أرشيفية تكشف عن انتهاكات واسعة، جرى التحقق منها عبر مصادر مفتوحة وتقارير حقوقية وسجلات قضائية. كما أُجريت أكثر من 100 مقابلة مع عائلات وموظفين ومسؤولين ومبلّغين، وأُنشئت قاعدة بيانات تضم أكثر من 323 طفلًا أحيلوا من فروع أمنية إلى دور رعاية.

أظهرت الوثائق أن أعمار 187 طفلًا تراوحت بين حديثي الولادة و16 عامًا، بينهم 72 دون الثالثة و14 رضيعًا من إجمالي 323 طفلاً. ووصِفوا بأنهم "حالات أمنية"، أي رهائن استُخدموا للضغط على ذويهم أو في صفقات تبادل.

و توضح الوثائق أنّ الأطفال نُقلوا إلى دور الأيتام عبر قنوات أمنية متعددة، في الغالب المخابرات الجوية السورية ، والأمن العسكري (الفرعان 227 و235)، وإدارة المخابرات العامة – الفرع 251. وجرت هذه

الإحالات رسميًا من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ومحافظي دمشق وريف دمشق، ما يعكس شبكة معقّدة من التنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات الحكومية.

تُظهر وثائق المخابرات الجوية أن المسؤولين الأمنيين أصدروا أوامر متكررة باحتجاز الأطفال ونقلهم إلى دور الأيتام، مع تبريرات صريحة مثل "الاستفادة منهم في المفاوضات" أو "استخدامهم في عمليات التبادل". وشملت هذه العمليات حالات فردية للضغط على مطلوبين، وأخرى أوسع ضمن صفقات تبادل ضمّت مجموعات من ضباط النظام المعتقلين لدى فصائل المعارضة.

قال عمر محمود (أبو البراء)، مدير المكتب الإعلامي في وزارة الشؤون الاجتماعية، إن الوزارة سجلت نحو 320 طفلًا في يناير/ كانون الثاني، وفي مايو/ أيار شُكّلت لجنة جديدة أعلنت العثور على 314 طفلًا فقط. لكن هذا الرقم يبدو أقل بكثير من الواقع، إذ تشير قاعدة بيانات فريق التحقيق، وكذلك عمل "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا" (IIMP) التابعة للأمم المتحدة، إلى أن العدد الفعلي أكبر بكثير. فقد ذكرت المؤسسة في سبتمبر أن مراجعتها الأولية وجدت ما يقارب 400 حالة، مؤكدة أن الرقم الحقيقي قد يكون أعلى بكثير مما تكشفه السجلات الرسمية.

وكشفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن العائلات ما تزال تبحث عن نحو 3,700 طفل فقدوا خلال عهد نظام الأسد، ما يعكس حجم المأساة مقارنة بالسجلات الرسمية.

أربع دقائق فقط

على مدى ثلاث سنوات من اعتقالها، لم تُسمح لأمامة غبيس برؤية ابنتيها إلا مرتين. في 4 أغسطس 2015، اعتُقلت مع زوجها وابنتيها ليلى وليان، ونُقلوا للتحقيق، حيث تعرّض الزوج للتعذيب.

الأختان ليان وليلى، البالغتان من العمر أربع وثماني سنوات عند اعتقالهن، حُشرتا مع والدتهما في زنزانة تحت الأرض خانقة لأكثر من أسبوع. تم استبدال أسمائهما بأرقام: 446-1 و446-2. كانت والدتهما تحمل الرقم 446. هددها أحد رجال المخابرات قائلاً: "ستبقين هنا إلى الأبد. سيتم أخذ ابنتيك إلى دار أيتام، ولن تريهما مرة أخرى."

اعتُقلت إيمان غبيس، زوجة شقيق أمامة، ووالدة أمامة نفسها مباشرة بعد الولادة، وتم الاستيلاء على الرضيع محمد، لاحقًا نشر ضابط في المخابرات صورة له مع الطفل عبر حسابه على واتساب، وكتب أنه سيُسميه "علي".

خلال ثمانية أيام في الزنزانة، شاهدت ابنتا أمامة آثار التعذيب على والدتهما. وعندما أُبلغت أمامة بنقلهما إلى دار للأيتام، استسلمت خوفًا عليهما. حاولت شرح الأمر لابنتها الكبرى ليلى، مطالبة إياها بحفظ أسماء الأقارب، بينما غفَت الطفلة الصغيرة ليان بجانب شقيقتها.

بعد انتزاعهما، وُضعت أمامة في زنزانة صغيرة بلا نافذة أو مرحاض، ولم تُسمح لها برؤيتهما إلا بعد أكثر من عام، لأربع دقائق فقط، لتكتشف أن بناتها أُودعن في قرى الأطفال (SOS) وبدأت الغربة تتجذر بينهنّ.

في بعض الحالات، وُضعت قيود مشددة تمنع حتى زيارة الأطفال لذويهم إلا بموافقة أمنية خاصة.

خلال فترة سجنها، تمكنت زوجة أخ أمامة من رؤية ابنها محمد للمرة الأولى بعد مرور عام على ولادته، حين كان لا يزال في دار المبرة، قبل أن يُنقل لاحقًا إلى قرى الأطفال (SOS) بعيدًا عنها. ولم يتسنَّ لها رؤيته مرة أخرى إلا بعد أكثر من عامين.

في نهاية سجن أمامة، أُخبرت أن إطلاق سراحها مؤكد ضمن صفقة تبادل، لكن بناتها وابن أخيها ظلوا في دور الرعاية.

بعد جولات من المفاوضات، تمكنت أخيرًا من العثور على ابنتيها. بعد الإفراج عنه. في البداية، بقيت العائلة في المنطقة التي يسيطر عليها فصائل المعارضة ثم فرت سيرًا على الأقدام عبر الجبال إلى تركيا، حيث عاشوا هناك لمدة ست سنوات.

قبل عام، استقبلتهم الولايات المتحدة. تبلغ ليان الآن من العمر 14 عامًا، وليلى 18 عامًا. تقول أمامة غبيس: "كان لمّ شملنا كعائلة أمرًا صعبًا للغاية. لقد مرّ كلٌّ منا بالكثير بمفرده. شعرنا جميعًا بالعزلة. شعرنا أننا لا نستطيع حماية بعضنا البعض".

يوضح المحامي السوري مهند شرباتي أن ما جرى لا يقتصر على كونه مخالفة إجرائية، بل يُعد انتهاكًا جذريًا للقوانين، قائلاً: "الفصل القسري للأطفال عن عائلاتهم يشكّل خرقًا صارخًا للقانون السوري والقانون الدولي على حد سواء."

ويؤكد شرباتي أن هذا النمط يرتقي إلى مستوى أشد خطورة: "عندما تُنفّذ هذه الانتهاكات بصورة واسعة النطاق أو ممنهجة ضدّ المدنيين، وبدلالة التنسيق المنهجي بين الأجهزة الأمنية والوزارات ودور الأيتام، فإنها ترقى إلى جرائم ضدّ الإنسانية." من طفلة محتجزة إلى ورقة تبادل أسرى

مصير غامض للأطفال المُعادين إلى "السلطات"

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 177,057 حالة اختفاء قسري بين عامي 2011 و2024 على يد نظام الأسد، ما زال مصير أصحابها مجهولًا.

شهادات العاملين السابقين أكدت أن الأطفال جاؤوا في حالة مروعة: مرعوبين، صامتين لأشهر، يعانون من القمل والجرب والأمراض الجلدية. تقول موظفة سابقة: "غالباً لم يتحدث الأطفال لشهور".

وفقاً لتقارير أخرى، وصل أحد الرضع مرتدياً حفاضة متسخة فقط. في بعض الحالات، قيل إن الأطفال كان لديهم كدمات وجروح، على ما يبدو نتيجة سوء المعاملة في السجن.

أحيانًا كان الأطفال الأكبر سنًا يذكرون أسماء والديهم الحقيقية بأنفسهم. أخبرت إحدى الموظفات أن ليلى اعترفت أن اسمها الحقيقي هو ليلى غبيس، وليس ليلى مصعب كما سُمّيت في قرية الأطفال، وكان مصعب اسم والدها الأول.

كثير من الأطفال أعيدت تسميتهم بشكل مشابه، غالبًا قبل وصولهم إلى مرافق SOS.

منظمات دولية متورطة

في العديد من الحالات، لم يُذكر اسم دار الأيتام في الوثائق. لكن تمكّنا من تأكيد الوجهة التي أُرسل إليها 283 طفلًا؛ من بينهم جرى إرسال 103 أطفال إلى دور تديرها منظمة SOS International، مثل ليلى وليان. ورغم أن المنظمة، وهي مؤسسة نمساوية تعمل في أكثر من 130 دولة وتجمع نحو 1.6 مليار يورو

سنويًا من الأمم المتحدة والحكومات الأوروبية والتبرعات الفردية، تتمتع بموارد ضخمة، إلا أنها فشلت في حماية الأطفال أو محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها

قادة المنظمة أخفوا الحقيقة حتى سقوط النظام، رغم إبلاغهم منذ 2017. إذ قال موظف رفيع في SOS: "المديرون التنفيذيون لم يرغبوا بمعرفة التفاصيل، وتهربوا من المسؤولية".

يبقى من الصعب تحديد اللحظة التي أصبح فيها المقر الرئيسي لمنظمة SOS في النمسا على دراية بما يُعرف بـ "الحالات الأمنية"، لكن ما كان يجري في دمشق كان واضحًا منذ وقت مبكر. بين عامي 2013 و2018، شارك موظفون من المنظمة الأم في مشاريع داخل سوريا أو أشرفوا على تنفيذها بشكل مباشر. خلال تلك الفترة، أُدرج العديد من أبناء المعتقلين منذ عام 2013 ضمن برنامج الاستجابة الطارئة لقرى الأطفال SOS، وهو مشروع خضع لإشراف مباشر من المقر الرئيسي في النمسا. وفي آب/أغسطس 2015 صدر قرار بنقل فتاتين إلى أحد مقار SOS، ليتبيّن لاحقًا أنهما ليلى وليان غبيس.

خلال هذه الفترة، لم تعتذر المؤسسة الخيرية الدولية أو تقدم تعويضات أو دعمًا للعائلات. فيما أعيد معظم الأطفال إلى عهدة النظام. و لا تزال العديد من العائلات تنتظر معلومات من منظمة SOS بعد أشهر من طلبات المساعدة.

وبينما تزعم المنظمة أنها أوقفت استقبال أطفال المعتقلين عام 2018، تكشف وثائق رسمية أن الأجهزة الأمنية واصلت إحالة أطفال إليها حتى عام 2022، وهو ما تنفيه SOS.

في نيسان/أبريل من العام الحالي أعلنتSOS أن 81 من أصل 139 طفلًا من أبناء المعتقلين لم يمكثوا أكثر من ثلاثة أشهر، لكن بيانات فريق التحقيق من 48 عائلة أظهرت واقعًا مختلفًا: نحو نصف الأطفال (23) قضوا فترة قصيرة، بينما مكث 15 طفلًا أكثر من عام، وبعضهم بين ستة واثني عشر عامًا. كما أكدت عائلات وموظفون سابقون أن بعض الأطفال أُعيدت تسميتهم بأسماء مختلفة، ما صعّب تتبعهم وإعادتهم إلى أسرهم.

وقال موظف سابق إن "الأمهات البديلات" اللواتي تولّين رعاية أبناء المعتقلين مُنعن من السؤال عن خلفية هؤلاء الأطفال، وقد يكون ذلك بهدف تجنّب التمييز ضدهم. لكن بعض العاملين أشاروا إلى أن هذا الحظر ساهم في تعميق الغموض.

تقول SOS سوريا إنّه منذ شباط/فبراير 2025 لم يعد لديها أي أطفال من أبناء المعتقلين تحت رعايتها؛ إذ تمت إعادة 104 أطفال إلى "السلطات" بين 2014 و2019، فيما أُعيد 34 طفلًا (من بينهم 13 طفلًا روسيًا) إلى عائلاتهم بين 2014 و2022، بينما أُرسل طفل واحد إلى مركز خاص بالإعاقة.

أما مصير الأطفال الذين أُعيدوا إلى ما وصفته المنظمة بـ"السلطات"، فلا يزال غامضًا. إذ تؤكد SOS الدولية أنها لا تعلم ما الذي جرى لهم بعد التسليم، بينما تشير SOS Worldwide و هي جمعية عضو مقرها ألمانيا في منظمة SOS الدولية إلى أنها راجعت رسائل رسمية صادرة عادةً عن جهاز أمني أو عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نيابةً عنه، تحمل صيغًا مثل: "إشارة إلى كتابنا السابق... يرجى تسليمنا الأطفال"

علاقة SOS مع أسماء الأسد

في عام 2015، تعاونت الأمانة السورية للتنمية التي ترأسها أسماء الأسد في مشاريع مشتركة مع دار الرحمة، كما شاركت في برنامج الاستجابة الطارئة لـ SOS سوريا بين 2012 و 2019.

زارت أسماء الأسد دور الأيتام بانتظام، وهناك أدلة على أنها زارت قرية SOS للأطفال في دمشق مرة واحدة على الأقل، في ربيع 2024.

ويكشف تقرير مالي داخلي صادر عن الأمانة عام 2018 أنّ SOS كانت مصدر حوالي 7% من تمويل الأمانة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو من ذلك العام، رغم أنّ هذه النسبة يُرجّح أنها كانت مجرد تعهدات غير منفذة وليست أموالًا مصروفة بالفعل.

وبحسب شهادة موظفة سابقة في SOS، كانت أسماء الأسد ترتبط بعلاقة شخصية برئيسة مجلس إدارة SOS سوريا، سمر دعبول، بحكم الصداقة العائلية بين الطرفين. إذ إن والد سمر هو أبو سليم دعبول الذي شغل لسنوات منصب مدير مكتب بشار الأسد ومن قبله والده حافظ، وكان أحد أبرز مستشاري العائلة الحاكمة.

بحسب تقارير هربت دعبول إلى الخارج بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، واستقالت بعد ستة أشهر.

رفضت دعبول التعليق في البداية، ثم أكدت كتابياً أن دور قرية الأطفال اقتصر على "رعاية وحماية" الأطفال، منفذة تعليمات السلطات، وأن رفض استقبالهم كان سيحمّلها المسؤولية القانونية، مؤكدة توفير "بيئة آمنة ودافئة شبيهة بالأسرة". كما نفت دبّول وجود علاقة شخصية مع أسماء الأسد.

ولادة في السجن

كما وُثّق فريق التحقيق ست حالات ولادة على الأقل داخل المعتقلات لأمهات اعتُقلن وهن حوامل.

طبيب في سجن المزة للنساء قال لفريق التحقيق إنهم شهدوا خمس ولادات بين 2018 و2024، بينما في السنوات السابقة قبل صفقات تبادل الأسرى كان هناك من حالتين إلى ثلاث حالات ولادة يوميًا داخل السجن.

وقال الطبيب ذاته: "إذا لم تستطع الأم إرضاع طفلها، كانوا يأخذون الطفل منها بسرعة".

وتُظهر البيانات التي جمعناها أن مدة بقاء الأطفال مع أمهاتهم قبل نقلهم إلى دور الأيتام تراوحت بين يوم واحد و187 يومًا. من يغيّر أنساب ومعلومات الأطفال؟

تكشف المقابلات والوثائق التي اطلعنا عليها أن الجهة الرئيسية المتورطة في عمليات تغيير الأسماء كانت دار "لحن الحياة"، وهي مؤسسة خاضعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، يعمل فيها أيضًا موظفون غير حكوميين.

وقد مُنحت "لحن الحياة" هذه السلطة القانونية بموجب مرسوم 2007 (المادة 29) و مرسوم 2023 (المادة 19)، اللذين يجيزان إصدار هويات جديدة للأطفال مجهولي النسب.

تكشف سجلات "لحن الحياة" أن أبناء المعتقلين لم يبقوا في مكان ثابت، بل نُقلوا بين دور أيتام مختلفة بشكل متكرر. هذا التلاعب المنهجي يزيد احتمال أن بعض الأطفال الحاليين في "لحن الحياة" ليسوا مجهولي النسب فعليًا، بل أبناء معتقلين فقدوا هويتهم الأصلية بسبب الفوضى المتعمدة والأخطاء في الوثائق.

ظهر هذا التعمّد في خلط الوثائق بوضوح في مذكرة صادرة عن شعبة المخابرات العسكرية – الفرع 227 بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2013. وكشفت وثيقة عن تحويل طفلين بدون اسم من المخابرات الجوية إذ إلى دار "لحن الحياة" (المعروفة حينها باسم "زايد بن حارثة")، مع ملاحظة مكتوبة بخط اليد موسومة بـ "سري للغاية".

غير أن الوثيقة الرسمية التالية، الصادرة في اليوم التالي، قدّمت فيها مديرة الدار هنادي خيمي رواية مختلفة تمامًا، إذ أبلغ مخفر برزة أن طفلين "عُثر عليهما متروكين" أمام ملجأ للأطفال المصابين بالشلل الدماغي. هذا الاختلاف بين وثائق الأجهزة الأمنية وبلاغات الدار يظهر أن بعض الوثائق تحتوي على أخطاء قد تهدف بشكل متعمّد إلى إخفاء هوية الأطفال وتزوير ظروف دخولهم إلى دور الرعاية.

وبحسب مقابلات أجراها فريق التحقيق، كانت لحن الحياة الدار الوحيدة التي اعتادت إرسال بعض الأيتام إلى الخدمة العسكرية. إذ فرّ نحو 13 شابًا منها إلى لبنان هربًا من التجنيد. وحتى الآن، لا يوجد دليل على أن أيًا من هؤلاء الشبان كانوا من أبناء المعتقلين.

واتهم عدد من الأطفال الذين نشأوا في لحن الحياة إدارة الدار بحرمانهم من معرفة خلفيتهم العائلية. وفي ردّ محامي لحن الحياة عن ندى الغبرة ولمى الصواف على هذه النقطة، أوضح أن المسألة محكومة بالنصوص القانونية النافذة، حيث تنص المادة 24 من المرسوم 2 لعام 2023 على ما يلي: يُحظّر على بيوت لحن الحياة أو السجل المدني أو أيّ جهة أخرى، وتحت طائلة المساءلة القانونية، الإشارة أو الدلالة إلى أن الشخص مجهول النسب في أيّ من الوثائق الرسمية المُتعلّقة به. ويتم التسجيل في سجل الواقعات بشكلٍ سرّي، ولا يجوز الاطلاع على هذا السجل إلا بناءً على طلب من المحكمة المُختصّة الناظرة في دعوى النسب أو إثبات البنوّة.

جهاز سرّي لاحتجاز الأطفال والمساومة عليهم

تكشف وثائق صادرة عن إدارة المخابرات الجوية ووزارة الشؤون الاجتماعية أنّ التعليمات الرسمية تضمنت أوامر صريحة مثل: "عدم تسليم الطفل لأي سبب" أو "عدم اتخاذ أي إجراء بخصوص هذا الطفل من دون الرجوع إلى المخابرات الجوية".

في سجلات المعتقلين، غالبًا ما لا يُذكر سبب واضح للاعتقال سوى صلة قرابة بشخص مطلوب. لكن الأطفال والنساء كانوا يُصنّفون بمصطلحات مثل: "تفاوض"، "مقايضة"، "ضغط"، أو حتى عبارات أكثر غموضًا مثل: "عمل أمني".

في العام الماضي، أُدين كلٌّ من علي مملوك، وجميل حسن، وعبد السلام محمود غيابياً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. مملوك كان يشغل منصب رئيس جهاز الأمن الوطني، فيما كان حسن رئيسًا لإدارة المخابرات الجوية، وكان محمود يرأس فرع التحقيق. جميعهم تورطوا في اتخاذ قرارات تتعلق بالأطفال.

أما اللواء الرابع فهو قحطان خليل، الذي كان يشغل منصب نائب مدير المخابرات الجوية وقت تسريب الملفات، ثم رُقّي لاحقًا ليصبح مديرًا للجهاز. خليل يخضع لعقوبات في عدة دول بسبب مجزرة داريا، لكنه لم يُتهم رسميًا بارتكاب جريمة حتى الآن.

دفع الرشوة

لم تتلقَّ بعض الأمهات أي معلومات عن أماكن أطفالهن بعد فصلهن عنهم، فيما أُعطيت أخريات روايات متناقضة. من بين هؤلاء مجد وهي طالبة طب في جامعة دمشق، والتي اعتُقلت في آذار/مارس 2016 مع طفلتها (عام ونصف العام) من بيتها في ريف دمشق.

بعد ثلاثة أيام من التحقيق والحرمان من النوم في فرع المخابرات الجوية في المزة، وُضعت السيدة مجد مع ابنتها في زنزانة انفرادية شهرًا كاملًا، وسط ظروف قاسية تفتقر إلى الحليب والحفاضات. ثم تم تسليمهم إلى رجلان من منظمة SOS، رغم أن المحققين سبق أن وعدوا الأم بتسليمها إلى أقارب العائلة.

ستة أشهر مرّت من دون أي إخطار رسمي، قبل أن تصل للأسرة صورة سرية للطفلة عبر وسيط في الهلال الأحمر.

لاحقًا، ورغم صدور قرار إخلاء سبيل مقابل رشوة بلغت 12 ألف دولار حيث باعوا سيارة وبيتًا لجمع المبلغ، أعيدت السيدة قسرًا إلى فرع المخابرات الجوية بالمزة. ولم يتم لمّ الشمل مع ابنتها إلا داخل مقر المخابرات نفسه، حيث أُحضرت الطفلة إلى غرفة التحقيق وسُلّمت إلى والدتها بعد غياب عام ونصف.

عند عودتها، كانت الطفلة في الثالثة من عمرها، تحمل آثارًا نفسية واضحة: خوف شديد من الرجال، انطواء في المدرسة، وسلوكيات دفاعية متكررة، بحسب ما ترويه والدتها.

على الأقل أسرتان أكدتا أنهما دفعتا ما يقارب 5,000 دولار للحصول على معلومات عن أطفالهم دون جدوى.

كانت زيارات الأطفال في السجن نادرة وقصيرة عادة. على ما يبدو لم يكونوا مستعدين لها، لم يتعرفوا على أمهاتهم أو صُدموا من الظروف هناك.

و تصف موظفة سابقة في SOS كيف أخبرتها زميلة كانت ترافق الأطفال بانتظام أنها لم تتمكن من النوم ليلتين بعد زيارة إلى سجن تعذيب سيء السمعة بشكل خاص.

تنص لوائح SOS على أن "مصلحة الطفل هي الأساس في جميع قراراتنا"، وتدير المنظمة اليوم 550 قرية في أكثر من 130 دولة بوجود نحو 40 ألف موظف. خلال الحرب السورية،

ارتفعت ميزانية منظمة SOS سوريا السنوية بشكل كبير خلال الحرب السورية، من 674,951 يورو في عام 2013 إلى 4,469,274 يورو في عام 2024 (باستثناء برامج الطوارئ)، أي بزيادة قدرها 560%. مع تمويل 98% تقريبًا من 15 جمعية وطنية أبرزها ألمانيا (HGFD) كأكبر ممول.

أبلغ مسؤول في وزارة الخارجية الألمانية فريق التحقيق أن التمويل الحكومي المُقدم إلى منظمة HGFD لم يُستخدم في قرى SOS في سوريا. تُظهر التقارير السنوية لمنظمة HGFD أنها تعتمد بشكل رئيسي على التبرعات الخاصة.

العائلات بلا دعم أو مسار للمحاسبة

نجحت بعض الأمهات في جمع معلومات أدق عن مصير الأطفال وأدلة على تورط المنظمة، ورفع بعضهن شكاوى جنائية، بينما تخطط أخريات للقيام بذلك. قد يواجه الموظفون المتورطون تهمًا تتعلق بالاختطاف وحرمان الحرية.

مع ذلك، أعلنت منظمة قرى الأطفال SOS الدولية أنها تحقق فيما حدث في سوريا، وأن ذلك لا يتماشى مع سياساتها المعتادة.

في بداية هذا العام، أنشأت الحكومة السورية الجديدة لجنة للتحقيق في اختطاف الأطفال ولمّ شمل العائلات. أُغلقت هذه اللجنة لاحقًا، وأُنشئت لجنة جديدة في مايو/ أيَّار، لكن لم يُحرز تقدم كبير، بسبب غياب الموظفين والموارد الكافية حتى لمراجعة الوثائق المتوفرة لديهم. كما تم اعتقال اثنين من وزراء الشؤون الاجتماعية السابقين لمشاركتهم في وضع أبناء السجناء في دور الأيتام، واعتُقلت مديرة SOS قرى الأطفال في سوريا مؤخرًا، بينما احتُجز مؤقتًا عدد من مديري دور الأيتام الأخرى.

SAMIR KASSIR AWARD
FOR FREEDOM OF THE PRESS

Stolen Children of Syria: How Detainees' Sons and Daughters Were Turned into Hostages Between Security Agencies and Orphanages

Ali Al-Ibrahim, Mais Katt et al

SIRAJ – 11 September 2025

Under Bashar al-Assad's authoritarian rule, hundreds of Syrian children were hidden within a network of orphanages as part of a systematic effort to extort and pressure their families. Some of these institutions were operated by the major European organization "SOS Children's Villages," whose leadership was reportedly aware of these practices for years without disclosing them. To this day, families still have few answers from either the new Syrian government or the international charity that remained silent for so long.

Following a prisoner exchange deal between the Syrian regime and opposition forces in 2018, Omama Ghabis was finally reunited with her daughters, Laila (11) and Layan (7), after they had spent three years in SOS Children's Villages under a security order. The girls had been placed there by the Air Force Intelligence Directorate after both parents and several family members were detained, including Omama's mother and her sister-in-law, due to her brother's medical work in opposition-held Eastern Ghouta.

Omama managed to regain custody of her daughters only after they were used as bargaining chips in a prisoner exchange. She had spent years moving between security branches, where she endured torture and ill-treatment in front of her children before they were forcibly separated from her.

Laila and Layan were not the only children used as hostages in negotiations. Records obtained by the investigative team reveal that Syrian security officials issued explicit orders to conceal dozens of children in orphanages to pressure their families into cooperating with the regime. Many of these children were only allowed to return to their families as part of prisoner exchange deals with armed opposition groups.

Over nine months, Syrian journalists along with international journalists built a database of children hidden by the former Syrian regime as part of the investigation "Syria's Stolen Children."

The team obtained thousands of official documents from the Ministry of Social Affairs, the Air Force Intelligence Directorate, and orphanages, including correspondence, referral orders, and archival records exposing widespread violations. These were verified through open-source materials, human rights reports, and judicial records. More than 100 interviews were conducted with families, staff members, officials, and whistleblowers. A database was compiled documenting over 323 children referred from security branches to care institutions.

The documents show that 187 children ranged in age from newborns to 16 years old, including 72 under the age of three and 14 infants. All were classified as "security cases," effectively meaning hostages used to pressure their families or in exchange negotiations.

The records indicate that children were transferred to orphanages through multiple security channels, most notably the Syrian Air Force Intelligence, Military Intelligence (Branches 227 and 235), and the General Intelligence Directorate (Branch 251). These transfers were formally processed through the Ministry of Social Affairs and the governors of Damascus and its countryside, revealing a complex network of coordination between security agencies and government bodies.

Air Force Intelligence documents show repeated orders from officials to detain children and place them in orphanages, with explicit justifications such as "benefiting from them in negotiations" or "using them in exchange operations." These practices included individual cases aimed at pressuring wanted persons, as well as broader operations tied to prisoner exchange deals involving groups of regime officers held by opposition factions.

Official Figures vs. Reality

Omar Mahmoud (Abu al-Baraa), Director of the Media Office at the Ministry of Social Affairs, stated that the ministry registered around 320 children in January. In May, a newly formed committee announced it had identified only 314 children. However, this number appears to fall far short of reality. The investigative team's database, along with the work of the United Nations' Independent Institution on Missing Persons in Syria (IIMP), indicates that the actual number is significantly higher.

In September, the institution reported that its preliminary review had identified approximately 400 cases, stressing that the true figure could be far greater than what official records reveal.

The Syrian Network for Human Rights also reported that families are still searching for around 3,700 children who disappeared during the Assad regime highlighting the scale of the tragedy compared to official figures.

Only Four Minutes

During three years of detention, Omama Ghabis was allowed to see her daughters only twice. On August 4, 2015, she was arrested along with her husband and daughters, Laila and Layan. They were taken for interrogation, during which her husband was tortured.

The two sisters aged four and eight at the time were crammed with their mother into a suffocating underground cell for more than a week. Their names were replaced with numbers: 446-1 and 446-2, while their mother was assigned the number 446. One intelligence officer threatened her, saying: "You will stay here forever. Your daughters will be taken to an orphanage, and you will never see them again."

Iman Ghabis, Omama's sister-in-law, and Omama's own mother were arrested immediately after childbirth. The newborn, Mohammad, was taken from them. Later, an intelligence officer posted a photo of himself holding the baby on WhatsApp, writing that he would name him "Ali."

A document shows the transfer of the infant Mohammad Abdulrahman Ghabis from Air Force Intelligence to the Damascus Countryside governorate to secure “appropriate shelter” for him.

During eight days in the cell, Omama’s daughters witnessed signs of torture on their mother. When she was told they would be transferred to an orphanage, she complied out of fear for their safety. She tried to prepare her eldest daughter, Laila, asking her to memorize the names of relatives, while the younger child, Layan, fell asleep beside her sister.

After they were taken away, Omama was placed in a small cell without a window or toilet. She was not allowed to see her daughters again for more than a year and when she finally did, it was for only four minutes. By then, she discovered they had been placed in SOS Children’s Villages, and emotional distance had already begun to grow between them.

In some cases, strict restrictions were imposed, preventing families from visiting their children without special security approval.

Separation and Survival

During her imprisonment, Omama’s sister-in-law was able to see her son Mohammad for the first time a year after his birth, while he was still in Dar al-Mabarra, before he was later transferred to SOS Children’s Villages away from her. She would not see him again for more than two years.

Toward the end of her detention, Omama was told she would be released as part of a prisoner exchange deal. However, her daughters and her nephew remained in care institutions.

After multiple rounds of negotiations, she was finally able to locate her daughters following her release. Initially, the family stayed in opposition-held areas before fleeing on foot through the mountains to Turkey, where they lived for six years.

A year ago, they were resettled in the United States. Layan is now 14, and Laila 18.

Omama Ghabis says:

“Reuniting as a family was extremely difficult. Each of us had gone through so much alone. We all felt isolated. We felt we couldn’t protect each other.”

Legal Assessment: A Crime, Not a Procedure

Syrian lawyer Mohannad Sharbaty explains that what took place was not merely a procedural violation, but a fundamental breach of the law:

“The forced separation of children from their families constitutes a blatant violation of both Syrian law and international law.”

Sharbaty further stresses that the pattern reaches an even more serious level:

"When these violations are carried out in a widespread or systematic manner against civilians, and are evidenced by coordinated action between security agencies, ministries, and orphanages, they amount to crimes against humanity."

From Detained Child to Bargaining Chip

An Uncertain Fate for Children Returned to 'Authorities'

The Syrian Network for Human Rights documented at least 177,057 cases of enforced disappearance between 2011 and 2024 at the hands of the Assad regime, with the fate of those individuals still unknown.

Testimonies from former staff revealed that many children arrived in devastating condition: terrified, silent for months, suffering from lice, scabies, and skin diseases. One former employee said:
"Often, the children would not speak for months."

According to other reports, one infant arrived wearing nothing but a dirty diaper. In some cases, children bore bruises and wounds, apparently resulting from mistreatment in detention.

Older children sometimes recalled their real names. One staff member recounted that Laila revealed her true identity as Laila Ghabis not Laila Musab, the name she had been given at the SOS village. Many children were similarly renamed, often before arriving at SOS facilities, making it even harder to trace them and reunite them with their families.

International Organizations Implicated

In many cases, documents did not specify which orphanage the children were sent to. However, the investigation confirmed the destinations of 283 children 103 of whom were transferred to facilities run by SOS International, including Laila and Layan.

Despite being a major Austrian-based organization operating in over 130 countries and raising approximately €1.6 billion annually from the United Nations, European governments, and private donors, SOS failed to protect the children or hold those responsible accountable.

Senior leadership reportedly concealed the truth until the fall of the regime, despite being informed as early as 2017. One senior SOS employee stated:

"Executives did not want to know the details and avoided responsibility."

It remains difficult to pinpoint exactly when SOS headquarters in Austria became aware of what were known as "security cases," but what was happening in Damascus was evident early on. Between 2013 and 2018, staff from the international organization were directly involved in or overseeing projects in Syria. During that period, many children of detainees were included in SOS emergency response programs, which were supervised by headquarters in Austria.

In August 2015, a decision was issued to transfer two girls to an SOS facility later identified as Laila and Layan Ghabis.

During these years, the organization did not issue an apology, offer compensation, or provide meaningful support to affected families. Meanwhile, many children were ultimately returned to the custody of the regime. Families continue to wait for answers from SOS months after requesting assistance.

While SOS claims it stopped accepting children of detainees in 2018, official documents show that security agencies continued referring children to its facilities until 2022 something the organization denies.

In April of this year, SOS stated that 81 out of 139 children of detainees stayed for no longer than three months. However, data from 48 families collected by the investigative team paints a different picture: about half (23 children) stayed for a short period, while 15 remained for over a year some for as long as six to twelve years.

Families and former staff also confirmed that some children were renamed, further complicating efforts to identify and reunite them.

A former employee said that the "SOS mothers" who cared for these children were prohibited from asking about their backgrounds possibly to avoid discrimination but some staff noted that this policy deepened the ambiguity surrounding their identities.

SOS Syria states that, as of February 2025, it no longer has any children of detainees in its care. According to the organization, 104 children were returned to "authorities" between 2014 and 2019, while 34 children (including 13 Russian nationals) were reunited with their families between 2014 and 2022. One child was transferred to a specialized disability center.

However, the fate of those returned to what the organization described as "authorities" remains unknown. SOS International claims it does not know what happened to them after handover. Meanwhile, SOS Worldwide, a German-based member association, reported reviewing official letters typically issued by security agencies or the Ministry of Social Affairs requesting the transfer of children, using language such as:

"With reference to our previous correspondence… please hand over the children to us."

SOS and Its Ties to Asma al-Assad

In 2015, the Syria Trust for Development, chaired by Asma al-Assad, collaborated on joint projects with Dar al-Rahma and participated in SOS Syria's emergency response program between 2012 and 2019.

Asma al-Assad regularly visited orphanages, and there is evidence she visited the SOS Children's Village in Damascus at least once, in spring 2024.

An internal financial report from the Syria Trust in 2018 revealed that SOS accounted for approximately 7% of its funding between January and May of that year though this likely represented pledged rather than disbursed funds.

According to a former SOS employee, Asma al-Assad had a personal relationship with Samar Dabboul, chair of SOS Syria, stemming from longstanding family ties. Dabboul's father, Abu

Salim Dabboul, served for years as head of the presidential office under Bashar al-Assad and previously under Hafez al-Assad, and was a key advisor to the ruling family.

Reports indicate that Dabboul fled the country after the fall of the regime in December 2024 and resigned six months later.

Initially declining to comment, Dabboul later stated in writing that SOS's role was limited to "caring for and protecting" children in accordance with government instructions, arguing that refusing to accept them would have exposed the organization to legal consequences. She claimed the children were provided with a "safe and warm, family-like environment" and denied having a personal relationship with Asma al-Assad.

Born in Detention

The investigative team documented at least six cases of women giving birth inside detention facilities after being arrested while pregnant.

A doctor at the Mezzeh women's prison told investigators that they witnessed five births between 2018 and 2024. In earlier years before prisoner exchange deals there were reportedly two to three births per day inside the prison.

The same doctor said:

"If the mother was unable to breastfeed, the baby would be taken from her immediately."

Data collected by the team shows that children remained with their mothers for periods ranging from just one day to 187 days before being transferred to orphanages.

Who Alters Children's Identities?

Interviews and documents reviewed by the investigation reveal that the primary entity involved in changing children's identities was "Lahn al-Hayat" (Melody of Life), an institution affiliated with the Ministry of Social Affairs that also employs non-governmental staff.

This institution was granted legal authority under Decree 2007 (Article 29) and Decree 2023 (Article 19), which allow for issuing new identities to children of unknown parentage.

Records from Lahn al-Hayat show that children of detainees were frequently transferred between different orphanages rather than remaining in one place. This systematic manipulation raises the likelihood that some children currently registered as having unknown parentage are in fact children of detainees who lost their original identities due to deliberate confusion and documentation errors.

This intentional mixing of records is evident in a memo issued by Military Intelligence (Branch 227) on April 23, 2013. One document shows the transfer of two unnamed children from Air Force Intelligence to Lahn al-Hayat (then known as "Zaid bin Haritha"), marked with a handwritten note labeled "Top Secret."

However, a subsequent official document issued the next day by the orphanage's director, Hanadi Khaymi, presented a completely different account reporting to Barzeh police station that two children had been "found abandoned" outside a shelter for children with cerebral palsy.

This contradiction between security records and orphanage reports indicates that some documents may have been deliberately falsified to conceal children's identities and obscure the circumstances of their placement in care.

According to interviews conducted by the investigative team, Lahn al-Hayat was also the only orphanage known to send some orphans into military service. Around 13 young men reportedly fled to Lebanon to avoid conscription. There is no confirmed evidence that any of them were children of detainees.

Several children raised in Lahn al-Hayat accused the administration of preventing them from learning about their family backgrounds. In response, the orphanage's lawyers Nada al-Ghabra and Lama al-Sawwaf stated that the matter is governed by existing legal provisions. Article 24 of Decree No. 2 (2023) prohibits any institution, including Lahn al-Hayat or civil registry offices, from indicating in official documents that a person is of unknown parentage. Records are kept confidential and can only be accessed by court order in cases concerning lineage or parentage claims.

A Secret System of Detention and Bargaining

Documents from the Air Force Intelligence Directorate and the Ministry of Social Affairs reveal explicit official instructions such as:

"Do not hand over the child for any reason" or

"No action should be taken regarding this child without return to Air Force Intelligence."

In detention records, arrests were often justified only by familial ties to a wanted individual. Children and women were categorized using terms such as "negotiation," "exchange," "pressure," or vague labels like "security matter."

Last year, Ali Mamlouk, Jamil Hassan, and Abdul Salam Mahmoud were convicted in absentia of crimes against humanity. Mamlouk headed the National Security Bureau, Hassan led the Air Force Intelligence Directorate, and Mahmoud oversaw investigation branches all were involved in decisions affecting children.

Another senior figure is Qahtan Khalil, who served as deputy head of Air Force Intelligence at the time the files were leaked and was later promoted to director. Khalil is under sanctions in multiple countries over the Daraya massacre, though he has not yet been formally charged with a crime.

Paying for Information

Some mothers received no information about their children after separation, while others were given contradictory accounts.

One such case is Majd, a medical student at Damascus University, who was arrested in March 2016 along with her 18-month-old daughter from their home in rural Damascus.

After three days of interrogation and sleep deprivation at the Mezzeh Air Force Intelligence branch, Majd was placed with her child in solitary confinement for a month under harsh conditions, lacking milk and diapers. They were later handed over to two men from SOS, despite earlier promises that the child would be given to relatives.

Six months passed with no official notification, until the family received a secret photo of the child through an intermediary in the Red Crescent.

Later, despite a release order secured through a $12,000 bribe forcing the family to sell their car and home Majd was re-arrested and returned to Air Force Intelligence. She was only reunited with her daughter inside the intelligence facility itself, where the child was brought into an interrogation room after a year and a half of separation.

By then, the child was three years old and showed clear psychological آثار: fear of men, withdrawal at school, and defensive behavior, according to her mother.

At least two families confirmed paying around $5,000 in attempts to obtain information about their children without success.

Visits were rare and brief. Children often did not recognize their mothers or were traumatized by the prison environment. A former SOS employee described how a colleague who regularly accompanied children on visits could not sleep for two nights after witnessing conditions in a notoriously abusive detention facility.

SOS policies state that “the best interests of the child are the foundation of all our decisions.” The organization currently operates around 550 villages in over 130 countries with approximately 40,000 employees.

During the Syrian war, SOS Syria’s annual budget rose significantly from €674,951 in 2013 to €4,469,274 in 2024 (excluding emergency programs), an increase of 560%. Around 98% of funding came from 15 national associations, with Germany (HGFD) as the largest donor.

A German Foreign Ministry official told investigators that government funding provided to HGFD was not used in SOS villages in Syria. Annual reports from HGFD show it relies primarily on private donations.

Families Without Justice or Support

Some mothers have managed to gather evidence about their children’s fate and the organization’s involvement, filing criminal complaints, while others are preparing to do so. Employees implicated in these cases could face charges related to kidnapping and unlawful detention.

SOS International has stated that it is investigating what happened in Syria and that such actions do not align with its policies.

Earlier this year, the new Syrian government established a committee to investigate child abductions and facilitate family reunifications. The committee was later dissolved and replaced in May, but little progress has been made due to a lack of staff and resources even to review existing documents.

Two former Ministers of Social Affairs have been arrested for their role in placing detainees' children in orphanages. The director of SOS Children's Villages in Syria has also recently been arrested, along with several other orphanage directors who were temporarily detained.